

طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

الاستاذ الدكتور

سهيل حسين الفتلاوي (*)

تَلَعَبُ مَوْسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ دَوْرًا مُهِمًّا فِي تَرْسِيخِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ وَتَطْوِيرِ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وَالْمِهْنِيِّ وَالْإِنْسَانِيِّ، بِمَا يَخْدُمُ الشَّعْبَ وَيُعَزِّزُ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةَ وَيَزِيدُ مِنْ فَاعِلِيَّتِهَا. وَلَمْ تَنْتَقِلْ هَذِهِ النَّجْرِيَّةُ لِلْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ بِسَبَبِ الْهَيْمَنَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ الْمُبَاشِرَةِ الَّتِي سَلَبَتْ حُرِّيَّتَهُ وَحَرَمَتْهُ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَحَرُّرِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْقَانُونِيَّةِ، إِلَّا إِنَّهَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَاقِعِيَّةِ ظَلَّتْ خَاضِعَةً لِلدَّوْلَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَلُّهَا وَلِلْهَيْمَنَةِ الدَّوْلِيَّةِ. فَلَمْ تَتِمَّكَنْ الدَّوْلُ الْعَرَبِيَّةُ مِنَ الْاِسْتِفَادَةِ مِنْ تَجْرِبَةِ مَوْسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، بِالنَّظَرِ إِلَى ائْتِدَامِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ وَالْوَسْطِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ. وَحَاوَلَتْ الدَّوْلُ الْعَرَبِيَّةُ أَنْ تَجْعَلَ مِنْ هَذِهِ الْمَوْسَّسَاتِ وَاجِهَةً لِتَجْمِيلِ حُكْمِهَا، الْأَمْرُ الَّذِي حَرَمَ الشَّعْبَ الْعَرَبِيَّ فِي الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ كَافَّةً مِنْ فَائِدَةِ هَذِهِ الْمَوْسَّسَاتِ.

وَبَعْدَ وَصُولِ رِيَاحِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ لِلْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ بِطَرِيقَةٍ أَوْ بِأُخْرَى، فَقَدْ وَاجَهَ تَطْبِيقُهَا ائْتِدَامَ مَوْسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الَّتِي تُعَدُّ الْعَمُودَ الْفِقْرِيَّ لِتَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ، مِمَّا عَرَقَلَ تَطْبِيقَهَا وَشَوَّهَ مَفْهُومَهَا. وَسَنَتَنَاوَلُ دِرَاسَةً مَوْسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَوَاقِعِهَا وَسِمَاتِهَا وَأَثَرِهَا عَلَى تَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ؛ وَهُوَ مَا تَتَضَمَّنُهُ الْمَبَاحِثُ الْآتِيَّةُ:

(*) أَسْتَاذُ الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ الْعَامِّ فِي جَامِعَةِ جَرَشِ. وَرَبِيسُ الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ لِلْبُحُوثِ وَالذَّرَاسَاتِ الْاِسْتِرَاطِيَّةِيَّةِ، وَغَضُو الْجَمْعِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ (ASIL)، وَغَضُو الْجَمْعِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

وَأَقِعِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

إِنَّ الْبَحْثَ فِي وَاَقِعِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ يَتَطَلَّبُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ دِرَاسَةً تَارِيخَ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتِ، وَمَفْهُومَهَا، وَوَاَقِعِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ - تَارِيخُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

خَضَعَ الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ لِلْحُكْمِ الْعُثْمَانِيِّ خِلَالَ ١٥١٦-١٩١٤، الَّذِي لَمْ يُطَبَّقْ وَلَمْ يَعْرِفِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةَ، وَلَمْ يَشْهَدْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعُثْمَانِيَّ يُعَدُّ حُكْمًا وَرَائِيًّا إِلَّا أَنَّهُ شَهِدَ بَعْضَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْقَوْمِيَّةِ خَارِجَ نِطَاقِ الدَّوْلَةِ، مِثْلَ، حَرَكَةِ تُرْكِيَا الْفَتَاةِ وَالْإِتِّحَادِ وَالتَّرْقِي وَجَمْعِيَّةِ الْوَطَنِ وَالْحَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْحَرَكَاتِ الْعَلْنِيَّةِ وَالسَّرِيَّةِ. وَبَعْضَ الْحَرَكَاتِ الْيَهُودِيَّةِ وَالْمَاسُونِيَّةِ الَّتِي تَمَكَّنَتْ مِنَ الثَّوْرَةِ سَنَةَ ١٣٢٦ هـ وَاسْقَاطِ السُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَامَ ١٣٢٧ هـ^(١). وَبِحُكْمِ خُضُوعِ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لِلْحُكْمِ الْعُثْمَانِيِّ فَقَدْ تَأَثَّرَ بِمَا تَأَثَّرَتْ بِهِ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ خِلَالَ الْعَهْدَيْنِ اللَّذَيْنِ خَضَعَ لِهُمَا. الْأَوَّلُ يَبْدَأُ بِالْإِحْتِلَالِ الْعُثْمَانِيِّ لِلْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ وَأَنْتَهَى فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ، وَهُوَ تَارِيخُ الْأَنْظِمَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ غَيْرِ الْمُبَاشِرِ وَمَا أَصَابَهَا مِنْ تَدَاهُورٍ. وَالثَّانِي يَشْمَلُ الْقَرْنَ الثَّاسِعَ عَشَرَ إِلَى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ. وَيُمَثِّلُ انْجَاهَاتِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي شَهِدَ فِيهَا الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ ظُهُورَ

(١) يُرَاجَعُ عَنِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهَا: مُحَمَّدُ فَرِيدٌ وَجَدِي، تَارِيخُ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ، تَحْقِيقُ إِحْسَانٍ حَقِي، مُؤَسَّسَةٌ فَيَصُلُّ لِلتَّمْوِيلِ، تُرْكِيَا ط ١٩٩٨. ص ٤؛ وَمَا بَعْدَهَا، وَأَحْمَدُ عَبْدِ الرَّحِيمِ مُصْطَفَى، فِي أَسْوَاحِ التَّارِيخِ الْعُثْمَانِيِّ، دَارُ الشُّرُوقِ، الْقَاهِرَةَ ١٩٩٨، ط ٣، ص ٥ وَمَا بَعْدَهَا.

بَعْضِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، وَهِيَ الْحَرَكَاتُ الْقَوْمِيَّةُ الْعُثْمَانِيَّةُ الَّتِي تَمَّ إِنشَاؤها فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَامْتَدَّتْ إِلَى الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا مُعَادِيَّةٌ لِلْعَرَبِ^(٢).

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي أَفْرِيقِيَا وَهِيَ كُلُّ مَنْ الْمَغْرِبِ وَالْجَزَائِرِ وَتُونِسَ وَمُورِيْتَانِيَا وَجِبُوتِي وَجَزُرُ الْقَمَرِ الَّتِي خَضَعَتْ لِلاَحْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ، وَلِيبِيَا الَّتِي خَضَعَتْ لِلاَحْتِلَالِ الْإِيطَالِيِّ وَالصُّومَالُ الَّذِي خَضَعَ لِثَلَاثِ دَوْلٍ اِحْتِلَالِيٍّ، وَجَمِيعِ هَذِهِ الدَّوْلِ اِحْتُلَّتْ فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، لَمْ نَجِدْ مَا يَشِيرُ بِوُجُودِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي هَذِهِ الدَّوْلِ، وَلرَبَّمَا أَنْشَأَ الْمُسْتَوْطِنُونَ فِيهَا بَعْضَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. وَبَعْدَ خَسَارَةِ تَرْكِيَا فِي الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الْأُولَى عَامَ ١٩١٤، تَوَزَّعَتْ مُمْتَلَكَاتُ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ عَلَى الدَّوْلِ الْمُتَنَصِّرَةِ. وَكَانَ الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ مِنْ حِصَّةِ بَرِيْطَانِيَا وَفَرَنْسَا. وَخِلَالَ تَعَرُّضِ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لِلاَحْتِلَالِ الْأَجْنَبِيِّ، شَهِدَ أَفْسَى أَنْوَاعِ الظُّلْمِ وَالْاِضْطِهَادِ، وَنَهَبِ الثَّرَوَاتِ مِنْ قَبْلِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ. وَقَدْ ظَهَرَتْ بَعْضُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ مُتَمَثِّلَةً بِالْحَرَكَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الْمُتَّوَعَةِ الَّتِي كَانَتْ تُطَالِبُ بِرَفْعِ الظُّلْمِ وَالْمَعَانَاةِ عَنْهُ. وَنَقِيْدُ الْمُعْطِيَاتِ النَّارِيخِيَّةِ أَنَّ حَرَكَةَ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْمُعَاصِرَةِ، ظَهَرَتْ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ بِشَكْلِ تَلْقَائِيٍّ غَيْرِ مُنَظَّمٍ بِسَبَبِ الْهَيْمَنَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَتَبَعِيَّةِ الْحُكَّامِ لِلْعَرَبِ. وَبَعْدَ ظُهُورِ الْعَدِيدِ مِنْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي صُورَةِ حَرَكَاتِ النَّحْرُ الْوَطَنِيِّ الَّتِي انْتَشَرَتْ فِي أَرْجَاءِ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، بَدَأَ الشَّكْلُ التَّنْظِيمِيُّ لِمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، مُتَمَثِّلَةً بِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ مَرَحَلَةً مُنْطَوْرَةً، أَفْرَزَتْهَا ظُرُوفٌ عَرَبِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ.

(٢) فِي الْفَرْنَ السَّادِسِ عَشَرَ رَحَفَ الْعُثْمَانِيُّونَ عَلَى بِلَادِ الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ فَبَدَأُوا بِالشَّامِ ثُمَّ مِصْرَ فَالْحِجَازَ. وَعَمِلُوا عَلَى بَسْطِ سُلْطَانِيَّتِهِمْ عَلَى الْيَمَنِ. كَمَا اِحْتَلَّوْا الْعِرَاقَ مِنَ الدَّوْلَةِ الصُّوْفِيَّةِ. وَبَرْتَبَطُ فِتْحِ الْعُثْمَانِيِّينَ الْيَمَنِ بِفَتْحِهِمْ لِمِصْرَ. فَمَا = كَادَ الْعُثْمَانِيُّونَ يَفْرَعُونَ مِنْ فِتْحِ مِصْرَ عَامَ ١٥١٧م حَتَّى وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ مُضْطَرِّينَ لِاتِّبَاعِ نَفْسِ الْخَطِّ الَّتِي كَانَتْ تَسِيرُ عَلَيْهَا الدَّوْلَةُ الْمَمْلُوكِيَّةُ فِي مَدَافِعَةِ الْخَطْرِ الْبِرْتَغَالِيِّ عَنِ الْبِحَارِ الشَّرْقِيَّةِ فَجَعَلُوا مِنَ السُّوَيْسِ قَاعِدَةً بَحْرِيَّةً لِعَمَلِيَّاتِهِمْ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ وَالْمَحِيْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْخَلِيْجِ الْعَرَبِيِّ وَإِعْلَاقِهَا فِي وَجْهِ الدَّوْلِ الْأُوْرُبِيَّةِ. فَكَانَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْأَمَامِيَّةُ هِيَ الْيَمَنِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ وَعَدْنُ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ. يَرَاغَبُ: الدُّكْتُورُ السَّيْدُ رَجَبُ حُرَّازُ، الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ وَشَبْهُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، مَعْهَدُ الْجُوْثِ وَالدَّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ ١٩٨٠ ص ٨.

وَعِنْدَمَا خَضَعَ الْوَطْنَ الْعَرَبِيَّ، لِلاَحْتِلَالِ الْاِسْتِعْمَارِيِّ الْعَرَبِيِّ لَمْ يُنْشِئْ هَذَا الْاِسْتِعْمَارُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، بِسَبَبِ أَنَّ مِنْ يَنْتَهَكَ حُقُوقَ الْاِنْسَانِ هُوَ الْاِسْتِعْمَارُ نَفْسُهُ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُنْطِقِ أَنَّ يَضَعَ رَقِيبًا عَلَى تَصْرَفَاتِهِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ الظُّلْمِ وَالْقَسْوَةِ، الَّتِي انْتَصَفَ بِهَا الْاِسْتِعْمَارُ الْعَرَبِيُّ لِلْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، فَقَدْ ظَهَرَ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُفَكِّرِينَ وَالْكَتَّابِ وَالشُّعْرَاءِ، فِي وَسَائِلِ الْاِعْلَامِ يُطَالِبُونَ بِتَطْبِيقِ مَبَادِي حُقُوقِ الْاِنْسَانِ وَيَشِيرُونَ إِلَى الْاِنتِهَاكَاتِ الَّتِي تَرْتَكِبُهَا قُوَاتُ الْاِحْتِلَالِ الْعَرَبِيِّ. فَظَهَرَتْ حَرَكَةٌ وَّاسِعَةٌ تُطَالِبُ بِتَحْقِيقِ الْاِسْتِقْلَالِ وَاِقَامَةِ اُنْظَمَةٍ وَّطَنِيَّةٍ تَعْمَلُ لِصَالِحِ شَعْوِبِهَا.

وَأَقْتَرَنَ ظُهُورُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ بِوَضْعِ سِيَاسِيٍّ وَاِجْتِمَاعِيٍّ اِنْتِقَالِيٍّ مُتَحَرِّكٍ، وَتَحْدِيدًا بِظَاهِرَةِ الصِّرَاعَاتِ الْمُسَلَّحَةِ، وَالْمُحَاكَمَاتِ السِّيَاسِيَّةِ، الَّتِي شَهِدَهَا عَدَدٌ مِنَ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، بِخَاصَّةٍ فِي الْخَمْسِيْنِيَّاتِ، وَالسَّنِيْنِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْمَاضِي؛ أَيْ مُنْذُ بَدَايَاتِ عَهْدِ تَشْكِيلِ الدَّوْلَةِ الْوَطَنِيَّةِ، الَّتِي حَلَّتْ مَحَلَّ سُلْطَةِ الْاِسْتِعْمَارِ الْمُبَاشِرِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ. وَقَدْ دَابَّ الْمُنْطَوِعُونَ مِنَ الْمَحَامِينِ وَمِنْ عَامَّةِ الْحَامِلِينَ لِقِيَمِ التَّضَامُنِ الْاِنْسَانِيِّ اَفْرَادًا وَمَجْمُوعَاتٍ عَلَى تَجْنِيدِ اَنْفُسِهِمْ تَلْقَائِيًّا لِلدِّفَاعِ عَنِ ضَحَايَا تِلْكَ الْمُحَاكَمَاتِ السِّيَاسِيَّةِ^(٣).

وَنَظَرًا لِلْقَسْوَةِ الَّتِي كَانَتْ تُمَيِّزُ ظُرُوفَ الْاِعْتِقَالِ وَالتَّحْقِيقِ، وَمَا كَانَ يَرِافِقُ ذَلِكَ مِنَ قَهْرٍ وَظُلْمٍ، فَقَدْ نَتَجَ عَنِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَاسِيِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي اسْتَدَعَتْ التَّدْخُلَ التَّطَوُّعِيَّ مِنَ اَجْلِ تَقْدِيمِ الْخِدْمَاتِ الْقَضَائِيَّةِ وَالْاِنْسَانِيَّةِ لِلْمُهْتَمِينَ وَاَهْلِيهِمْ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ اَنَّ الْمُنْطَوِعِينَ لِتِلْكَ الْخِدْمَاتِ، لَمْ يَكُونُوا جَمِيعًا يَتَحَرَّكُونَ بِدَافِعِ الْوَعْيِ الْكَامِلِ بِبِنُودِ الْاِعْلَانِ الْعَالَمِيِّ لِحُقُوقِ الْاِنْسَانِ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ يَلْقَى وَقْتَهَا مَا يَلْقَاهُ الْيَوْمَ مِنَ اِهْتِمَامٍ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا مَعَ ذَلِكَ يُشْكَلُونَ حَرَكَةً لِلدِّفَاعِ عَنِ تِلْكَ الْحُقُوقِ^(٤).

(٣) بن عيسى الدميني حقوق الإنسان العربي، الخلفية والمضمون. موقع شؤون سياسية المنطقة العربية.

نؤيس ٢٠٠١ .

(٤) مصدر سابق، ص ١٠ .

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَرِيْطَانِيَا وَفَرَنْسَا تُعَدَّانِ دَوْلَتَيْنِ عَرَبِيَّتَيْنِ فِي الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ،
إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَعْمَلَا عَلَى تَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ، وَلَمْ تُنْشِئَا مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ فِي
الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ. وَبَعْدَ حُصُولِ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْاِسْتِقْلَالِ الشَّكْلِيِّ وَإِقَامَةِ الْحُكْمِ
الْوَطْنِيِّ فِيهَا، فَإِنَّ الْهَيْمَنَةَ الْبَرِيْطَانِيَّةَ اسْتَمَرَّتْ عَلَى الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَمْ تُطَبَّقْ
الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ وَلَمْ تُنْشِئْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ، وَأَقَامَتْ فِي بَعْضِ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ
دِيْمُقْرَاطِيَّاتٍ شَكْلِيَّةً. وَبَعْدَ أَقْوَالِ نَجْمِ بَرِيْطَانِيَا، وَخُضُوعِ بَعْضِ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْهَيْمَنَةِ
السُّوْفِيَّةِ الَّذِي لَمْ يُطَبَّقْ بِدَوْرِهِ أَيْضًا الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ إِلَّا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّكْلِيَّةِ تَحْتَ قِيَادَةِ
الْحِزْبِ الْوَاحِدِ، شَهِدَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ نِظَامًا دِكْتَاتُورِيًّا تَحْتَ مِظَلَّةِ مَا يُطْلَقُ
عَلَيْهِ بِالْاِسْتِرَاكِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَبَعْدَ هَيْمَنَةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ عَلَى الْعَالَمِ، وَمِنْهَا
الْوَطْنِ الْعَرَبِيِّ، فَإِنَّ مَصَالِحَهَا تَطَلَّبَتْ أَنْ تُطَبَّقَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ فِي الدُّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقُوَّةِ
الْمُسَلَّحَةِ، كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ لِلْعِرَاقِ، أَوْ عَنِ طَرِيقِ الْهَيْمَنَةِ كَمَا حَصَلَ بِالنِّسْبَةِ لِلدُّوْلِ
الْعَرَبِيَّةِ الْأُخْرَى، الْأَمْرُ الَّذِي وَاجَهَ مُشْكَلَةً عَدَمَ وَجُودِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ
لِضْمَانِ تَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ بِالشَّكْلِ الَّذِي تُرِيدُهُ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ. وَقَدْ أَسْفَرَ
هَذَا الْوَضْعُ عَنِ اسْتِعْغَالِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الْإِعْلَامَ وَشَبْكَةَ الْاِتِّصَالَاتِ
الدُّوْلِيَّةِ لِتَوْجِيهِ الْجَمَاهِيرِ، وَمُسَانَدَةِ بَعْضِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ الْمَهْنِيَّةِ الَّتِي
تَدُورُ فِي فَلَكَهَا.

المطلب الثاني - مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

ظَهَرَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَدَارِسِ حَوْلَ طَبِيعَةِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ وَمَفْهُومِهَا،
وَأَهْدَافِهَا وَوَسَائِلِهَا وَأَنْوَاعِهَا^(٥). وَأَفْرَزَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ عَنِ ظُهُورِ كَثِيرٍ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ

(٥) مِنْ أَهْمِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي صِيَاغَةِ مَفْهُومِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ مَدْرَسَةُ الْعَقْدِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَهِيْغَلْ وَالْمَدْرَسَةُ
الْمَارْكْسِيَّةُ، وَلاسيما الْمَفْكَرُ الْإِيْطَالِيُّ غْرَامْسِي. لِكُونِهَا سِلَاحًا فِي يَدِ الْحَرَكَاتِ اللَّيْبَرَالِيَّةِ الْهَادِفَةِ إِلَى الْحَدِّ مِنْ سُلْطَةِ
الدُّوْلَةِ الْاِقْطَاعِيَّةِ. فَالْمَفْكَرُ الْاَلْمَانِيُّ هِيْغَلْ اسْتُخْدِمَ هَذَا الْمَفْهُومَ لِتَاكْيِيدِ اَهْمِيَّةِ الدُّوْلَةِ فِي تَخْفِيقِ الْوَحْدَةِ دَاخِلِ الْمُجْتَمَعِ،
وَنَفْيِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ آيَةٌ قُدْرَةٌ عَلَى تَخْفِيقِ تَمَاسُكِهِ مِنْ دُونِ أَنْ تُكْسِبَهُ الدُّوْلَةُ هَذَا التَّمَاسُكَ وَالْاِنْضِبَاطَ. =

الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية وطبيعة الأنظمة القائمة والنظام القانوني الذي ينظمها^(٦). وتعد مؤسسات المجتمع المدني منظمات وطنية تطوعية، مستقلة غير حكومية، تعمل في الفضاء الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، ولبعضها صفة داخلية وإقليمية^(٧)، وللأخرى صفة دولية^(٨). فهي مؤسسات غير ربحية^(٩). ونعرف مؤسسات المجتمع المدني: « بأنها مجموعة من الأشخاص المنطوعين يعملون في إطار تنظيم قانوني معين، يحقق أهدافه بالوسائل السلمية لحماية مصلحة معينة خاصة أم عامة، مستقلة عن الدولة»^(١٠).

=وتحدث المفكر الإيطالي غرامشي عن دور النقابات والأحزاب التي تُعبر عن الطبقات الخاضعة في توليد الهيمنة المضادة التي تفتح الطريق أمام تغيير ثوري للمجتمع في اتجاه الاشتراكية. يراجع عن هذه المدارس:

Tony Smith, Dialectical Social, Theory and Its Critics from Hegal to Analytical Marxism and Postmodernism, State University of New York 1992.p. 14.

وتوفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦، ص ٣ و ما بعدها.

^(٦) من هذه التعريفات ما يأتي: المجتمع المدني هو " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع من دون تدخل أو توسط بالحكومة ". وقيل المجتمع المدني هو " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف". يراجع: محمد زاهي المغربي، المصنر السابق، ص ٥ .

^(٧)Michael Edward, Civil Society, New York University, 2009, p. 12 .

^(٨)Alejandro Colas, International Civil Society, University of London, 2002, p. 4 .

^(٩) تعرف مؤسسات المجتمع المدني أيضا: «بأنها جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة و عن أرباح الشركات في القطاع الخاص» .

محمد فهمي الشلالده، دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود وتعزيز دورها، مؤتمر البناء الديمقراطي المقام، فلسطين ٢٦/١١/٢٠٠٢ .

^(١٠) اختلف العديد من الكتاب حول مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وتعريفه. ونضع المصادرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى الاختلاف بين الكتاب: تحرير سعد الدين إبراهيم، عمان، المتمدنى، ١٩٨٩، وتراجع: التقارير السنوية العربية حول: المجتمع المدني، التي أشرف عليها الدكتور سعد الدين إبراهيم صادرة عن مركز ابن خلدون، انظر كذلك: الدكتور متروك الفاتح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، آذار (مارس) ٢٠٠٠. كذلك: عبد الحسين شغبان، الإنسان هو الأصل، القاهرة، مركز القاهرة=

وَبِذَلِكَ فَإِنَّ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ تُعَدُّ مُؤَسَّسَاتٍ غَيْرَ حُكُومِيَّةٍ، أَيْ أَنَّهَا مُؤَسَّسَاتٌ أَهْلِيَّةٌ، سِوَاءً عَلَى الصَّعِيدِ الدَّاخِلِيِّ، أَوْ الدُّوَلِيِّ. وَلَهَا تَنْظِيمٌ قَانُونِيٌّ خَاصٌّ طَبَقًا لِقَوَاعِدِ الْقَانُونِ الدَّاخِلِيِّ لِلدُّوَلَةِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا مَقَرُّهَا أَوْ فُرْعَانَهَا^(١١). وَهِيَ لَا تَخْضَعُ لِقَوَاعِدِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ^(١٢). وَهِيَ مُؤَسَّسَاتٌ تَطَوُّعِيَّةٌ لِلتَّنْظِيمِ الْجَمَاعِيِّ، أَيْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَفْرَادِ اخْتَارُوا عَضُوبِيَّتَهُمْ بِمَحْضِ إِرَادَتِهِمْ الْحُرَّةِ. وَإِنَّ أَسَاسَ عَمَلِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ يَقُومُ عَلَى قَبُولِ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّنَوُّعِ بَيْنَ الذَّاتِ وَالْآخَرِينَ، أَيْ بِقِيَمِ الْإِحْتِرَامِ وَالتَّسَامُحِ وَالتَّعَاوُنِ وَالتَّنَافُسِ وَالصَّرَاحِ السَّلْمِيِّ، الْقَائِمَةٌ عَلَى مَبْدَأِ الْمُشَارَكَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَهِيَ الْخِطْوَةُ الْأُولَى لِلتَّرْبِيَةِ السِّيَاسِيَّةِ لِتَعْلِيمِ قَنِّ الْحُكْمِ^(١٣).

وَتَتَنَوَّعُ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ: فَلَا يَفْتَصِرُ تَشْكِيلُهَا عَلَى الْأَحْزَابِ بَلْ تَشْمَلُ فَضلاً عَنِ ذَلِكَ الْقَضَايَا الْمِهْنِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالْإِنْسَانِيَّةَ وَالدِّيْنِيَّةَ وَالبَيْئِيَّةَ. وَتَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ أَوْ غَايَاتٍ عَامَّةٍ، فَذَلِكَ تَكُونُ لِصَالِحِ الْأَفْرَادِ جَمِيعُهُمْ كَحِمَايَةِ الْبِيئَةِ، أَوْ خَاصَّةً لِفئةٍ مُحَدَدَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَحِمَايَةِ حُقُوقِ الْعَمَّالِ، أَوْ الْأَقْلِيَّاتِ الْقَوْمِيَّةِ، أَوْ الدِّيْنِيَّةِ، أَوْ أَصْحَابِ الْمِهْنِ، أَوْ السُّجَنَاءِ، أَوْ لِحِمَايَةِ شَرِيحَةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَالحِمَايَةِ مِنَ الْكُورَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ.

وَقَدْ تَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ سِيَاسِيَّةٍ، كَالْأَحْزَابِ وَالمُؤَسَّسَاتِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ تَكُونُ عَلَى شَكْلِ نَوَادٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ تُمَارَسُ هَوَايَاتٍ مُعَيَّنَةً كَالرِّيَاضَةِ وَالفُنُونِ وَغَيْرِهَا. غَالِباً مَا تَرْتَبِطُ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ مَعَ مَبَادِي حُقُوقِ الْإِنْسَانِ^(١٤). وَاهُمْ مَا تَعْمَلُ

=لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢، كذلك: يراجع الدكتور وحيد عبد المجيد، المجتمع المدني: مفهوم فقير و استخداهم أفقر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد ٤٠، نيسان (أبريل)، ١٩٩٥،

(11) Robert Pekkanen, Japan's Dual Civil Society, Oxford University Press 2010. P. 130 .

(12) Lester M. Salamon, Civil Society, Center for Civil Society Studies 2003 .

(13) الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة، المركز العالمي للدراسات والبحوث، الكتاب الأخضر ١٩٨٩، ص ٩٨.

(14) Jack Donnelly , International Human Rights, Boulder, CO, 1998. p. 128

مِنْ أَجْلِهِ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ هُوَ أَنَّهَا يَجِبُ أَنْ تُكْرَسَ مَبْدَأُ الْمُوَاطَنَةِ. إِذْ يَتَطَلَّبُ مِنْهَا أَنْ تُنَمِّيَ الْوَعْيَ الْاجْتِمَاعِيَّ الَّذِي يُمَثِّلُ إِحْدَى أَهَمِّ دَعَائِمِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ إِذْ أَنْ الْعَامِلَ الدِّينَامِيكِيَّ فِي تَكْوِينِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَرُسُوحِهَا هُوَ رُوحُ الْمُبَادَرَةِ لَدَى الْمُوَاطِنِينَ وَالرَّغْبَةَ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى النَّفْسِ^(١٥). فَهَذِهِ الْمُوَسَّسَاتُ لَيْسَتْ بَدِيلَةً عَنِ الْمُوَاطَنَةِ بَلْ إِنَّهَا الْمُوَاطَنَةُ الْحَقَّةُ ذَاتُهَا الَّتِي تَحْرُصُ عَلَى إِذْكَاءِ حُبِّ الْوَطَنِ وَالْعَمَلِ مِنْ أَجْلِهِ وَحِمَايَةِ الْإِنْسَانِ. وَيَجِبُ أَنْ تُكُونَ هَذِهِ الْأَهْدَافُ أَوْ الْعَايَاتُ مُعْلَنَةً وَغَيْرَ سِرِّيَّةٍ. وَمِنْ أَبْرَزِ أَهْدَافِهَا هُوَ الْعَمَلُ الْاجْتِمَاعِيَّ. وَتُحَقِّقُ أَهْدَافَهَا عَنِ طَرِيقِ الْعَمَلِ السَّلْمِيِّ، فَلَا تُعَدُّ مِنْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْمَلِيشِيَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ وَالْمُنْتَظَّمَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمُقَاتِلَةِ وَالْعِصَابَاتِ الْمُسَلَّحَةِ وَالنُّوَّارِ وَالْمَحَارِبُونَ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ حُكُومِيَّةٍ وَتَعْمَلُ عَلَى حِمَايَةِ شَرِيحَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ أَوْ مِهْنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمُوَسَّسَاتِ لَا تُعَدُّ مَدَنِيَّةً بَلْ إِنَّهَا تَهْتَمُّ بِالْقَضَايَا الْعَسْكَرِيَّةِ.

تُنْفَذُ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ أَهْدَافَهَا عَنِ طَرِيقِ الْإِتِّصَالِ بِالْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ وَغَيْرِ الرَّسْمِيَّةِ، عِزُّ الْمَذَكَرَاتِ الرَّسْمِيَّةِ، وَمُقَابَلَةُ أَصْحَابِ الْعِلَاقَةِ، وَمُرَاجَعَةُ الْمَسْئُولِينَ أَصْحَابِ الْعِلَاقَةِ لِنَسْوِيَّةِ الْقَضَايَا الْعَالِقَةِ، وَإِقَامَةُ الدَّعَاوَى الْقَضَائِيَّةِ لِلْمُطَالَبَةِ بِالْحُقُوقِ وَرَدِّ الْمَطَالِمِ. وَالْمُطَالَبَةُ بِإِجْرَاءِ التَّحْقِيقِ. وَتَلَجُّ لِلتَّظَاهُرِ فِي الشُّوَارِعِ وَالسَّاحَاتِ وَالْإِعْتِصَامِ فِي مَكَانٍ مَعَيَّنٍ بِشَكْلِ سَلْمِيٍّ، وَالْإِضْرَابِ عَنِ الْعَمَلِ لِفَتْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مَفْتُوحَةٍ لِحِينَ تَحْقِيقِ الْمَطَالِبِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِضْرَابُ فِي مَكَانِ الْعَمَلِ، وَالْإِحْتِجَاجِ وَالتَّنْذِيدُ عَنِ طَرِيقِ إِصْدَارِ الْبَيِّنَاتِ، وَنَشْرُهَا فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، وَمُرَاقِبَةُ الْمُوَسَّسَاتِ الرَّسْمِيَّةِ وَغَيْرِ الرَّسْمِيَّةِ دُونَ التَّدْخُلِ فِي شُؤْنِهَا، وَالْمُشَارَكَةَ بِالْهَيْئَاتِ التَّشْرِيْعِيَّةِ، كَالْبِرْلَمَانِ وَإِبْدَاءِ آرَائِهَا، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْمُوَسَّسَاتِ السِّيَاسِيَّةِ، وَإِعْدَادِ الدَّرَاسَاتِ وَالْبُحُوثِ لِمُعَالَجَةِ الْقَضَايَا السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَتَقْدِيمِهَا لِلْجِهَاتِ ذَاتِ الْعِلَاقَةِ. وَتَنْتَهِجُ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْعَمَلَ الْعَلَنِيَّ.

(١٥) أحمدُ عابِلُ فقيهي، الْمُجْتَمَعُ الْمَدَنِيُّ وَتَكَرُّسُ قِيَمِ الْمُوَاطَنَةِ، صَحِيفَةُ عِظَاظِ السُّعُودِيَّةِ ٢٠٠٧/٧/٥ .

وَتَعْمَلُ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي ظِلِّ النَّظَامِ الدِّيْمُقْرَاطِيِّ فَهِيَ تَرْبِيَةٌ مُجْتَمَعِيَّةٌ لِلْمُوَاطِنِينَ غَايَتُهَا تَنْظِيمُ الْإِنْسَانِ^(١٦)، وَيَكُونُ عَمَلُهَا فِي النَّظَامِ الدِّكْتَاتُورِيِّ ضَيْقًا وَمَحْدُودًا. فَغَالِبًا مَا تَرْتَبِطُ هَذِهِ الْمُوَسَّسَاتُ بِالدَّوْلَةِ وَتَخْضَعُ لِأَمْرِهَا. لِهَذَا نَقُولُ لَا دِيْمُقْرَاطِيَّةَ بِدُونِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، وَلَا مُجْتَمَعٌ مَدَنِيٌّ بِدُونِ دِيْمُقْرَاطِيَّةٍ^(١٧). ذَلِكَ أَنَّ النَّظَامَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّ يَنْقَبِلُ الرَّأْيَ الْآخِرَ. وَتَعْمَلُ عَلَى خَلْقِ عِلَاقَاتٍ جَيِّدَةٍ مَعَ الدُّوَلِ عَنْ طَرِيقِ مُؤَسَّسَاتِ الْبَرْلَمَانَاتِ الدَّوْلِيَّةِ كَالْبَرْلَمَانِ الْأُورِيِّ وَاتِّحَادِ الْبَرْلَمَانِيِّينَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمُنْتَظَمَاتِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَمَلُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ مُتَّفَقًا مَعَ سِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ. فَقَدْ يَكُونُ عَمَلُهَا مُتَوَافِقًا مَعَ سِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ، أَوْ مُتَعَارِضًا مَعَ سِيَاسَتِهَا^(١٨). وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى وَفْقِ نِظَامِ دَوْلَةٍ مَقْرَرٍ، أَوْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَلَنِيًّا، أَوْ سِرِّيًّا، بِمُوَافَقَةِ الدَّوْلَةِ، أَوْ بِدُونِهَا. فَالْمُهْمُ أَنْ تُمَارِسَ عَمَلَهَا مِنَ النَّاحِيَّةِ الْوَاقِعِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ ؟ وَغَيْرِ حُكُومِيَّةِ.

المطلب الثالث - واقع الديمقراطية في الدول العربية

نُعَدُّ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةَ الْعَمُودَ الْفَقْرِيَّ لِمُمَارَسَةِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ دَوْرَهَا فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّطَوُّرِ الْمُجْتَمَعِيِّ^(١٩). وَمِمَّا سَاعَدَ عَلَى انْتِكَاسِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، الْعَوَامِلُ التَّارِيخِيَّةُ الَّتِي خَضَعَ لَهَا الْوَطَنُ الْعَرَبِيُّ

(١٦) ف، فوافين، فئسفة الانوار، ترجمه هنريت عبود، دار الطليعة ببيروت ١٩٨١، ص ٣٣.

(١٧) يراجع عن مفهوم الديمقراطية المصادر الآتية: الديمقراطية في أميركا، شبلي ملاط. - ط. ١. دار النهار، بيروت ٢٠٠١. والديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة، تأليف عبد الفتاح شخادة. ط. ١. طرابلس، ليبيا: المركز العالمي للدراسات ١٩٩١، عصام سليمان. ط. ١. طرابلس، ليبيا: المركز العالمي للدراسات. ١٩٨٨. الديمقراطيات، أوليفيه دوهاميل؛ ترجمه علي باشا. دمشق، سوريا: وزارة الثقافة، ١٩٩٨.

(١٨) انظر رأيا مخالفا: الدكتور علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية (مقاربة تحليلية في ضوء التجريبتين السياسيتين العربية والعربية)، مجلة دراسات، كلية الاقتصاد، العدد الأول والثاني، بنغازي، ٢٠٠٢ م، ص ١٢٧.

(19) Leon Zamosc, Civil Society and Democracy in Latin America, Palgrave Macmillan, 2006.p. 21ss

للاحتلال الأجنبي، وتناسق منهجي بين الحكام المستبدين، وحركات التحرر. فالحكام المستبدون يعتقدون أن منح حقوق الإنسان لمواطنيهم إنما يفوض سلطتهم ويمنى روح التمرد، بدلاً من أن يدرك بأن ذلك يمنحه القوة والمنعة ويجعل شعبه سنداً له. أما بالنسبة للحكام الذين جاءوا عن طريق الثورة فهم ينظرون إلى الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ومبادئ حقوق الإنسان، على أنها وضعت من قبل الدول الاستعمارية، وأنهم جاءوا من أجل مكافحة الفقر والتخلف.

أما حركات التحرر الوطني فإن أغلبها ذات اتجاهات يسارية أو شيوعية التي لا تؤمن بالديمقراطية أصلاً وتعدّها وسيلة برجوازية، تتناقض والصراع الطبقي. وهذه الحركات ربما تنادي بالديمقراطية ظاهرياً، ولكنها في الحقيقة تستخدم للثورية والخداع والتضليل ليس إلا.

ومما زاد الابتعاد عن النهج الديمقراطي هو سلوك الدول العربية، فالدول العربية تحترم شعوبها وتؤفر لهم الجو الديمقراطي السليم وتردّفه بمؤسسات المجتمع المدني، ولكنها تتعامل مع الآخرين بروح الانتقام والاضطهاد ونهب الثروات وتُساند الأنظمة الدكتاتورية المستبدة. وإذا ما أرادت أن تطبق الديمقراطية في دولة عربية تابعة لها، فإنها تطبقها عن طريق ما يسمى بديمقراطية الدبابة، أي الديمقراطية المفروضة من الخارج وبالقوة، وبالطريقة التي يريدها الغرب لخدمة مصالحه.

وعلى الرغم من التطور الذي يشهده العالم في مجال مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن أغلب الدول العربية لم تهتم بها. وتنص معظم دساتير الدول العربية، على الديمقراطية، غير أن التطبيق العملي لها يتناقض ومفهوم الديمقراطية. وكان مردّ هذا الاتجاه، هو الخوف من بروز المنظمات والأحزاب اليسارية، التي كانت تُتهم بالموالاة للاتحاد السوفيتي. فالدول كانت تتخوف من منح شعوبها الحقوق، والحريات الأساسية، بسبب اعتقادها، أن هذه المنظمات والأحزاب ستسيطر على مقاليد الحكم في الدول العربية وتزيح الحكام العرب الذين قبضوا على السلطة عشرات السنين.

وَبَعْدَ انْهِيَارِ الْاِتِّحَادِ السُّوفِيَّتِيِّ، رُفِعَ الْاِتِّهَامُ عَنِ الْمُنْتَظَمَاتِ وَالْاَحْزَابِ الْيَسَارِيَّةِ. وَبَدَأَتْ الدُّوَلُ الْعَرَبِيَّةُ تُطَالِبُ الدُّوَلَ الْعَرَبِيَّةَ بِتَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، بِالتَّرْغِيبِ وَالتَّهْدِيدِ وَالتَّدْخُلِ الْعَسْكَرِيِّ الْمُسَلَّحِ. وَمِنْ اَجْلِ ذَلِكَ بَدَأَتْ بَعْضُ الْحُكُومَاتِ الْعَرَبِيَّةِ تَضَمَّنُ لَشُعُوبِهَا مُمَارَسَةَ مَبَادِي الْحُرِّيَّاتِ الْاَسَاسِيَّةِ، مِنْ اَجْلِ مُسَايَرَةِ النُّطُورَاتِ فِي الْعَالَمِ. وَطُبِّقَتْ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ. غَيْرَ اَنَّ هَذِهِ النُّجَارِبَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةَ تَمَحَّضَتْ عَنِ مَفَاجَاتٍ عِدَّةٍ مِنْهَا، تَصَاعُدِ الْحَرَكَاتِ الْاِسْلَامِيَّةِ، الَّتِي وَجَدَ فِيهَا الْعَرَبُ تَحْدِيًّا جَدِيدًا لِمَصَالِحِهِ، مِمَّا دَفَعَهُ اِلَى كَبْتِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ كَمَا حَصَلَ بِالنُّسْبَةِ لِلْجَزَائِرِ وَفِلَسْطِينِ وَلِبْنَانَ. وَنَتِيْجَةُ لِهَذِهِ الْمَفَاجَاةِ، بَدَأَ صُنَاعُ السِّيَاسَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يُعِيدُونَ حِسَابَاتَهُمْ، وَيُطَالِبُونَ بِتَطْبِيقِ مَبْدَأِ (الْاَمْنُ قَبْلَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ). وَبِهَذَا وَقَعَتْ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، مِنْ تَنَاقُضٍ اِلَى تَنَاقُضٍ اٰخَرَ. مِنْ حِمَايَةِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ، اِلَى ضَمَانِ مَصَالِحِ الْعَرَبِ وَتَطْلُعَاتِهِ. وَمِنْ الضَّرُورَاتِ الْوَطْنِيَّةِ، اِلَى التَّدْخُلَاتِ الدُّوَلِيَّةِ، وَمِنْ الْحُرِّيَّةِ اِلَى السُّجُونِ وَالتَّعْذِيبِ فِي الْمُعْتَقَلَاتِ، وَمِنْ الْاِسْتِقْلَالِ اِلَى الْاِحْتِلَالِ الْعَسْكَرِيِّ الْاَجْنَبِيِّ الْمُبَاشِرِ. وَمِنْ الْاَمْنِ وَالْاِسْتِقْرَارِ اِلَى الْفُوضَى الْخَلَاقَةِ وَالْقَتْلِ فِي الشُّوَارِعِ عَلَيَّ الْهُوَيَّةِ. وَمِمَّا عَقَدَ مَسْأَلَةَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَحُقُوقِ الْاِنْسَانِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، ظَاهِرَةَ الْحَرْبِ عَلَيَّ الْاِرْهَابِ، فَاصْدَرَتْ الْعَدِيْدَ مِنَ الدُّوَلِ قَوَانِيْنَ طَوَارِيْ لِمَلَاْحَقَةِ شَرَاخِ مِنْ مُوَاطِنِيْهَا الْمُعَارِضِيْنَ لَهَا بِدَرِيْعَةٍ مُكَافِحَةِ الْاِرْهَابِ. وَلَمْ تَعُدْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ مَحْصُورَةً فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، بَلْ اِنَّهَا اَمْتَدَّتْ اِلَى الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي السَّابِقِ مَلَاذًا لِلْمُضْطَهَدِيْنَ مِنْ حُكَّامِ دُوْلِهِمْ، فَاصْبَحَتْ الدُّوَلُ الْعَرَبِيَّةُ، هِيَ الْاُخْرَى تُثَلِّقُ الْعَرَبِيَّ، بِدَرِيْعَةٍ مُكَافِحَةِ الْاِرْهَابِ. فَدَخَلَتْ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مَازِقًا جَدِيدًا اٰخَرَ، اَمَرَ مِنَ السَّابِقِ وَاَفْسَى مِنْهُ.

وَمِمَّا زَادَ فِي تَعْقِيْدِ تَطْبِيقِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، اَنَّ الْحُكَّامَ الْعَرَبَ الَّذِيْنَ سَانَدَهُمُ الْعَرَبُ لِسُنُوَاتٍ طَوَالٍ، لَمْ يَعْمَلُوا عَلَيَّ تَقْرِيْبِ شُعُوبِهِمْ لِلْاَفْكَارِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ مُحَارَبَةِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ بِالْاِرْهَابِ الَّذِي اَزْدَادَ خَطْرُهُ عَلَيَّ الْعَرَبِ،

وَاسْتَعْلُوا مُسَانَدَةَ الْعَرَبِ لَهُمْ فِي حِرْمَانِ شُعُوبِهِمْ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ، وَأَوْعَلُوا بِالْفَسَادِ. فَكَانَ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ عِبْنًا عَلَى الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ وَالْعَرَبِ، وَالْيَمَنِ وَسُلْطَنَةِ عُمَانَ فِي بَدَايَةِ عَامِ ٢٠١١، تَحْتَ شِعَارِ (الشَّعْبُ يُرِيدُ إِسْقَاطَ النِّظَامِ مِمَّا دَفَعَهُ إِلَى مُسَانَدَةِ النُّورَاتِ الشَّعْبِيَّةِ الَّتِي حَصَلَتْ فِي كُلِّ مِنْ تُونِسَ وَمِصْرَ وَلِيْبِيَا وَالْجَزَائِرِ إِسْقَاطَ النَّظَامِ). فَقَدْ حَشَدَ الْعَرَبُ وَسَائِلُهُ الْإِعْلَامِيَّةَ لِمُسَانَدَةِ هَذِهِ النُّورَاتِ، مِنْ أَجْلِ تَجْمِيلِ صُورَةِ الْعَرَبِ لَدَى الشَّعْبِ الْعَرَبِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ كَافَّةً. وَبَدَأَ الْبَيْتُ الْأَبْيَضُ وَالْإِتِّحَادُ الْأُورُبِّيُّ يُعْلَنُونَ صَرَاحَةً عَن تَأْيِيدِهِمْ لِأَيَّةِ حَرَكَاتٍ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُعَادِيَةً لِحُكَامِهَا، يُرَافِقُهَا حَشْدٌ إِعْلَامِيٌّ هَائِلٌ.

المَبْحَثُ الثَّانِي

مُعَانَاةُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِمَاتِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي جَمِيعِ دُولِ الْعَالَمِ تَتَّصِفُ بِالنَّتَاسُقِ وَالنَّكَامُلِ وَرَصْدِ الْإِنْتِهَاكَاتِ وَالِدَّعْوَةَ إِلَى تَصْحِيحِهَا، فَإِنَّ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ تُعَانِي الْكَثِيرَ مِنَ الْمَشَاكِلِ، يُمَكِّنُ حَصْرَهَا بِمَا يَأْتِي:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ - الْوَسْطُ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ

عَمِلَتْ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَحِيطٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا مِنْ أَنْ تُؤَدِّيَ دَوْرَهَا. فَقَدْ عَانَتْ مِمَّا يَأْتِي:

أَوَّلًا - انْعِدَامُ الْجَوِّ الدِيمُقْرَاطِيِّ : لَمْ تَعْمَلْ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَوِّ يُؤَهِّلُهَا مِنَ الْعَمَلِ الْمُتَمَرِّ الْجَادِّ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ انْعِدَامِ الدِيمُقْرَاطِيَّةِ كَنْظَامِ حُكْمِ فِي

الدولة مما حَجَمَ دورها وشَلَّ عملها^(٢٠). أما الدول العربية التي فُرِضَتْ عَلَيْهَا الديمقراطية، فإنَّ هذه الديمقراطية لم تَتَّحْ لمؤسسات المجتمع المدني أن تُمارِس عملها. وَاِنْ حَصَرَ تطبيق الديمقراطية في الانتخابات البرلمانية فَحَسَبُ. فَلَمْ تَجْرُ هذه الدول أن تُجْرِي انتخابات لاتحادات الطلبة والنقابات العمالية والفلاحية لأنَّ أعضاء هذه المؤسسات غير قادرين على ممارسة العملية الانتخابية لهذه المؤسسات، أو لأنها تُواجه حالات التطرف التي تكون الحكومة طرفاً فيها. وقد تُحاول الحكومات السيطرة على هذه المؤسسات لحشد التأييد لها في الأوساط الشعبية. وعلى الرغم من إجراء انتخابات برلمانية في بعض الدول العربية إلا أنَّ النظام القانوني والسياسي في هذه الدول يمنع قيام مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما الأحزاب منها. وفي دول عربية أخرى يُسمح لبعض الأحزاب بالعمل وتُمنع أخرى لأسباب خارجية.

والعديد من الدول العربية دخلت الديمقراطية تحت ظل قوانين الطوارئ لسنوات طويلة، غير أنَّ الفكر السياسي العربي يمرُّ في المرحلة الراهنة بعملية مُراجعة ونقد ذاتي، فضلاً عن مُجابهة شرسة مع طُغيان الدولة وتمسكها بالسلطة، فأصبحت الديمقراطية شكلية خالية من أي مضمون^(٢١). وعدم فهم طبيعة وأهمية الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني. فالعديد ممن تسلَّفوا جُدران برلمان كانوا أميين في السياسة والديمقراطية وعدوا السلطة سلطة للمنافع الشخصية المادية أو المظهرية.

(٢٠) تُعاني مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم الثالث العديد من المشاكل ولم تتمكن من أداء دورها. يُراجع عن مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم الثالث:

Jeffrey Haynes, Democracy and Civil Society in the Third World, Polity Pr 1997. p. 4 ss.

ويراجع للتفاصيل عن واقع الديمقراطية في الوطن العربي:

الدكتور سعد الدين إبراهيم، التقرير السنوي للمجتمع المدني والديمقراطية في الوطن العربي، خلال عام ٢٠٠٣م، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥، وما بعدها.

(٢١) الدكتور خميس جزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط ٢٠٠٣ م ص ٢٤٤.

إِنَّ الدِّيمُقْرَاطِيَّةَ تُعَدُّ فِي الْوَاقِعِ إِطَاراً لَانْتِعَاشِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ كَمَا أَنَّ الْمُجْتَمَعَ الْمَدَنِيَّ يُعَدُّ رَكِيزَةً أَسَاسِيَّةً لَتَرْسِيخِ النِّظَامِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ، وَإِنَّ قُوَّةَ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ لَا تَعْنِي بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ضَعْفَ الدَّوْلَةِ، فُجُودُ دَوْلَةٍ قَوِيَّةٍ وَلَيْسَ تَسَلُّطِيَّةٍ وَمُجْتَمَعٌ مَدَنِيٌّ نَاصِحٌ قُوِيٌّ هُوَ الَّذِي يُكْرَسُ الشَّرْعِيَّةُ وَالِاسْتِقْرَارُ السِّيَاسِيُّ. أَمَا إِذَا قُوِيَتْ الدَّوْلَةُ وَضَعَفَ الْمُجْتَمَعُ الْمَدَنِيُّ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ الْبَابَ وَالْمَجَالَ لِلْفَوْضَى وَعَدَمِ الْاسْتِقْرَارِ^(٢٢). كَمَا أَنَّ عَدَمَ قُدْرَةِ الْمَوَاطِنِ الْعَرَبِيِّ عَلَى مُوَاجَهَةِ الْمَسْئُولِ وَعَدَمَ الْقُدْرَةَ عَلَى تَوْضِيحِ رَأْيِهِ بِصَرَاحَةٍ، وَخَوْفَهُ مِنْ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْمَحَاسَبَةِ مِنْ قِبَلِ الْمَسْئُولِ، أَبْعَدَتْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ عَنِ أَهْدَافِهَا الْحَقِيقِيَّةِ^(٢٣).

ثَانِيًا-انْعِدَامُ تَقَافَةِ التَّعَاوُنِ الْمَوْسِسِيِّ الْمُسْتَقِلِّ: إِنَّ مَا يَشْهَدُهُ الْعَالَمُ مِنْ تَطَوُّرِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الْعَرَبِ يَعُودُ إِلَى جُذُورٍ تَارِيخِيَّةٍ عِنْدَمَا ظَهَرَتْ النِّقَابَاتُ الْعَمَالِيَّةُ وَالْفَلَاحِيَّةُ تَقُودُ الطَّبَقَاتِ الْفَقِيرَةَ نَحْوَ الْأَفْضَلِ، ثُمَّ تَبِعَهَا تَطَوُّرٌ لِبَقِيَّةِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَصُولاً إِلَى مَا نَشْهَدُهُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ. غَيْرَ أَنَّ الْوَطْنَ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَشْهَدْ مِثْلَ هَذَا التَّطَوُّرِ بِسَبَبِ الْهَيْمَنَةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ الَّتِي سَيَّطَرَتْ عَلَى الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ مِمَّا أَبْعَدَهُ عَنِ رُوحِ التَّعَاوُنِ الْمَوْسِسِيِّ مِنْ أَجْلِ حِمَايَةِ أَنْفُسِهِمُ وَالْحُصُولِ عَلَى حُقُوقِهِمْ. فَالشَّعْبُ الْعَرَبِيُّ لَمْ يَمَلِكْ تَقَافَةَ التَّعَاوُنِ مَعَ الْآخَرِينَ فِي إِنْشَاءِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. كَمَا أَنَّ النَّاحِيَةَ الْعَشَائِرِيَّةَ وَالِدِّيْنِيَّةَ قَلَّلَتْ مِنْ أُهُمِّيَّةِ اللِّجُوءِ إِلَى مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ.

(٢٢) الدُّكْتُورُ حَسَنِينَ تَوْفِيْقُ إِبرَاهِيمَ، التَّطَوُّرُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ (قَضَايَا وَإِسْكَالِيَاثِ)، مَجَلَّةُ السِّيَاسَةِ الدَّوْلِيَّةِ (الْعَدَدُ ١٤٢، السَّنَةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ، أَكْتُوبَرُ ٢٠٠٠م)، ص ٢٢.

(٢٣) الدُّكْتُورُ كَمَالُ الْمَنْوُفِي، التَّقَافَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَأَزْمَةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، بَحْثٌ نُشِرَ فِي كِتَابِ التَّقَافَةِ وَالْمُنْتَقَفِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، (الطَّبَعَةُ الْأُولَى، بِيْرُوتَ، دِيْسَمْبَرُ ١٩٩٢ م) ص ١٧١.

وَتُعَدُّ سِيَّاسَةُ التَّسَامُحِ أَوْ قَبُولِ الْآخَرِ مِنْ أَهَمِّ مَقَوِّمَاتِ قِيَامِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. يُرَاجَعُ لِلتَّفَاصِيلِ: هُوَيْدَا عَدْلِي رُومَانُ: التَّسَامُحُ السِّيَاسِيُّ الْمَقَوِّمَاتُ التَّقَافِيَّةُ لِلْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي مِصْرَ، رِسَالَةٌ دِكْتُورَاةٍ مَقْدَّمَةٌ إِلَى كَلِيَّةِ الْاِقْتِصَادِ وَالْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ ١٩٩٨م، مَرْكَزُ الْقَاهِرَةِ لِدْرَاسَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ ٢٠٠٠م. ص ٢٠ وَمَا بَعْدَهَا.

ثالثاً - التَّبعية للدولة: ترتبط مؤسسات المجتمع المدني بالدولة. فغالبية الدول العربية هي التي تَنشئ مؤسسات المجتمع المدني، وقد يكون الأشخاص الذين يقومون بإدارتها موظفين معارين من دوائريهم الرسمية للعمل في هذه المؤسسات. وغالباً ما يترأس هذه المؤسسات كبار الموظفين السابقين في الدولة. لهذا فإن هذه المؤسسات في غالبية الدول العربية مؤسسات رسمية بغطاء مؤسسات المجتمع المدني.

وقد أسهم الفساد والبيروقراطية في العديد من الدول العربية بالتأثير على البنية الاقتصادية التحتية للدولة، مما خلق طبقة من الفقراء غير مُقَفَّة^(٢٤)، كان همها البحث عن وسائل العيش والابتعاد عن المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني. وبذلك فقدت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية عنصراً من عناصرها، وهو الاستقلال عن الدولة، وأصبحت مؤسسة بلا مجتمع مدني.

وغالباً ما تكون مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية غير متجانسة، فمِنها من يعمل لصالح الدولة ومنها من يعمل في غير ذلك^(٢٥).

رابعاً - تحجيم المؤسسات المهنية: عملت غالبية الدول العربية على تهميش مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية الواسعة، كالمؤسسات العمالية والفلاحية والطلائية، أو جعلها رمزية، أو واجهة للدولة ككيان واجهي بدون محتوى حقيقي. وليس لهذه المؤسسات أي مجال في حماية منسبيها أو الدفاع عنهم. ومن المعروف أن مؤسسات المجتمع المدني في العرب قامت وترعرعت على هذه المؤسسات، وكان لها الدور الكبير في حماية منسبيها. بينما نجدها في الوطن العربي محاطة بالعديد من القيود التي تحد من عملها خوفاً من أن تتحول إلى مؤسسة سياسية مؤثرة على الدولة بالنظر للعديد الكبير من المنسبين. وكانت تجربة الاتحاد العام للشغل في

(٢٤) معتز سلامة، الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر، بحث نُشر ضمن كتاب «الفقر في الوطن العربي»، (الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥ م)، ص ٧٨.

(٢٥) الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ١٩٩٦م، ص ١٨٥.

تونس خير مثال على ذلك، فعندما منح مجالاً محدداً من الحرية، تمكن هذا الاتحاد من قيادة الثورة التونسية ضد حكم الرئيس زين العابدين بن علي .

خامساً -الارتباط بالخارج: أثبت الواقع أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بالخارج تحت مسميات وشعارات متعددة، وبخاصة تلك الدول العربية التي فرضت عليها الديمقراطية. وأطلق عليها بدكاكين مؤسسات المجتمع المدني يرأسها عدد من المنتفعين الذين يعملون لصالح الأجنبي وتحت حمايته ومساعدته.

سادساً -انعدام المؤسسات الممولة: تشكو منظمات المجتمع المدني في الدول العربية من انعدام المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية والإعلامية لمؤسسات المجتمع المدني. فلا تخصص ميزانية الدولة باباً لمساعدتها، ولا تقدم الشركات التجارية أية معونة لهذه المؤسسات، مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ برامجها أو أنها تعمل لصالح مؤسسات أجنبية معادية للدولة التي تقدم لها المساعدات. ومن المعروف أن الشركات التجارية في الغرب غالباً ما تدعم مؤسسات المجتمع المدني لتخفيف عبء الضرائب عليهم. ومثل هذه الشركات غير موجودة في الوطن العربي. وفي المقابل نجد أن مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية تتمتع بقدرة مالية كبيرة مثل منظمة مراقبة حقوق الانسان ((هيومن رايتس ووتش)) ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود، إذ تستطيع أن تتواجد في المناطق الساخنة وتعمل بقدرة حيوية. ولذلك تعمل الدول العربية على تحجيم أو تحديد عمل هذه المؤسسات.

المطلب الثاني -تنظيم مؤسسات المجتمع المدني

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية على وفق أنظمة لا تؤهلها بأن تقوم بالواجبات الموكولة إليها. ومن ذلك:

١-العضوية الإجبارية: ربطت غالبية الدول العربية مؤسسات المجتمع المدني بممارسة المهنة. فلا يجوز لبعض أصحاب المهن العمل إلا إذا انضم لمؤسسة

المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ الخَاصَّةِ بِمِهْنَتِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمارِسَ الطَّبِيبُ وَالْمُهَنْدِسُ وَالْمُحَامِي وَالْعَدِيدُ مِنْ أَصْحَابِ المِهْنَةِ إِلا إِذَا ارْتَبَطَ بِالمُؤَسَّسَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمِهْنَتِهِ مِثْلُ نَقَابَةِ الأَطِبَّاءِ وَالْمُهَنْدِسِينَ وَالْمُحَامِينَ. دُونَ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ المُؤَسَّسَاتِ أَيُّ دَوْرٍ فِي الحُصُولِ عَلَى الشَّهَادَةِ الَّتِي يَحْمِلُهَا هَؤُلَاءِ. وَعلاوة على ذَلِكَ، فَإِنَّ المُنَافَسَةَ عَلَى السَّيْطَرَةِ عَلَى هَذِهِ المُؤَسَّسَاتِ لَا تَقُومُ عَلَى أَساسِ الكِفَايَةِ المِهْنِيَّةِ، بَلْ عَلَى أَساسِ العَامِلِ الدِّينِيِّ أَوْ الطَّنَافِيِّ أَوْ العِرْقِيِّ أَوْ الحِزْبِيِّ.

٢- المَظْهَرِيَّةُ: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِيَامِ بَعْضِ الدُّوَلِ العَرَبِيَّةِ بِتَنْظِيمِ العَمَلِ السِّيَاسِيِّ وَالاجْتِمَاعِيِّ وَمَنْحِ المُواطِنِينَ الحُقُوقَ الدُّسْتُورِيَّةَ، وَاعْتِرَافِهَا بِالمُواطِنِ، وَإِنشاءِ الكَثِيرِ مِنْ مُؤَسَّسَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ. غَيْرَ أَنَّهَا عَمِلَتْ عَلَى بَقَاءِ مِثْلِ هَذَا النِّظَامِ شَكْلِيًّا وَلَمْ يُطَبَّقْ مِنَ النَّاحِيَةِ الوَاقِعِيَّةِ بِسَبَبِ طُغْيَانِ الدَّوَلَةِ وَتَمَسُّكِهَا بِالسُّلْطَةِ^(٢٦). وَالغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ إِيهَامُ الرَّأْيِ العَامِّ العَالَمِيِّ بِوُجُودِ مُؤَسَّسَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ وَالنِّظَامِ الدِّيْمُقْرَاطِيِّ، وَفِي حَقِيقَتِهِ مُصَادَرَةٌ لِلحُقُوقِ وَالْحُرِّيَّاتِ^(٢٧). وَمِثْلُ هَذِهِ الأَنْظُمَةِ فِي الوَاقِعِ تُعَدُّ انْظَمَةً دِكْتَاوُورِيَّةً عَلَى الرَّغْمِ مِنَ المَظَاهِرِ الشَّكْلِيَّةِ فِيهَا.

٣- انْعِدَامُ ثِقَافَةِ التَّسَامُحِ وَقُبُولِ الأَخْر: لَمْ يَتِمَّكَّنِ المُواطِنُ العَرَبِيُّ مِنْ أَنْ يَحْمِلَ فِي حُلْدِهِ سِيَّاسَةَ التَّسَامُحِ نَحْوَ الأَخْرِينَ وَقُبُولِ الأَخْرِ عِنْدَ مُمارَسَةِ حُقُوقِهِ.

(٢٦) الدُّكْتُورُ حَمِيسُ حَرَامُ وَالِي، إِشْكَالِيَّةُ الشَّرْعِيَّةِ فِي الأَنْظُمَةِ السِّيَاسِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، الطَّبَعَةُ الأُولَى، بَيْرُوت، مَرْكَزُ دِرَاسَاتِ الوَحْدَةِ العَرَبِيَّةِ، فَبْرَايِرُ ٢٠٠٣ م ص ٢٤٤ .

(٢٧) بَلَغَ عَدَدُ الأَحْزَابِ فِي عَهْدِ الرِّئِيسِ المِصْرِيِّ السَّابِقِ حُسْنِي مُبَارَكٍ فِي مِصْرٍ (٢١) حِزْبًا مُجَازًا مِنَ الدَّوَلَةِ. غَيْرَ أَنَّ السُّلْطَةَ فِي يَدِ حِزْبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الحِزْبُ الوَطَنِيُّ الدِّيْمُقْرَاطِيُّ، وَبَلَغَ عَدَدُ مُؤَسَّسَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ فِي مِصْرٍ عَامَ 2005 بَلَغَ حَوَالِي (18.600) مُؤَسَّسَةً مَدَنِيَّةً : يَرَاوِجُ عَنِ الأَحْزَابِ فِي مِصْرٍ. الدُّكْتُورَةُ وِلاءُ عَلِيّ البُجَيْرِي، مِصْدَرٌ سَابِقٌ، ص ٣.

المطلب الثالث - القائمون على إدارة مؤسسات المجتمع المدني

تولّى إدارة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية أشخاص لم يتمتّعوا بالاستقلال والحرص على إدارتها. فقد عانت هذه المؤسسات مما يأتي:

أولاً - الطائفية والعنصرية: شهدت الكثير من الدول العربية ظهور العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجّهات الطائفية أو العنصرية، والتي يتم دعمها من الدول الأجنبية التي تنبئ تلك الطائفة، أو الدول التي تنحدر منها الأقلية. وقد عملت العديد من الدول الغربية التي لها مصالح في الدول العربية على تغذية هذه المؤسسات من الناحية المادية والإعلامية. وبدأت هذه المؤسسات تبت أفكاراً عنصرية وطائفية لفرض التفرقة بين المواطنين. وقد أصبحت بعض هذه المؤسسات تمارس أعمال التعذيب والتكيد والسرقه في مقارها. وقد تجسّم هذا الوضع بصورة واضحة في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. وقد تولّى إدارة بعض مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بعض الأشخاص الذين يحملون أفكاراً طائفية وعنصرية، انعكست على أعمال المؤسسة بشكل ملفت للنظر.

ثانياً - النفع المادي: ظهرت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول لا تهدف إلى تحقيق الخدمة الإنسانية، بل تجعل من المؤسسة مكتباً للإرتزاق لمصلحة الهيئة الإدارية التي تتولّى إدارتها. وكرست جهودها على جمع المال لمصلحتهم. ومن المؤسف أن منظمات الأمم المتحدة تتعامل مع هذه المؤسسات، وبشكل خاص المفوضية العليا لحقوق الإنسان؛ إذ تعمل هذه المؤسسات على مساعدة منظمات الأمم المتحدة وتطبيق برامجها، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأشخاص المهجرين لقاء مبالغ معينة. غير أن عمل هذه المؤسسات يتنافى مع القيم الإنسانية وتستغل الأمم المتحدة الأشخاص الذين تقدّم لهم الرعاية والمساعدة.

ثالثاً - العشائرية: تعمل العشائر في العديد من الدول العربية على حماية أبنائها أمام الدولة أو في مواجهة الآخرين. لهذا فقد برز الجانب العشائري بشكل واضح مما جعل

الْمَوَاطِنِينَ يَجْمَعُونَ عَنِ الْإِنْضِمَامِ إِلَى مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَسْئُولُ عَنْهَا مِنْ تِلْكَ الْعَشِيرَةِ.

فَلَمْ تَنْصَهَرَ التَّعَدِّيَّاتُ الْعَصَبِيَّةُ الْمُتَرَسِّبَةُ فِي بُؤْفَقَةِ تَحَدِّي الدَّوْلَةِ الْحَدِيثَةِ وَالْمُجْتَمَعِ الْمَنْطَوَّرِ الَّذِي يَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَهَذَا النَّوْعُ الْقَدِيمُ مِنَ التَّعَدِّيَّةِ قَدْ يُفَوِّضُ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةَ وَيَحُلُّ مَحَلَّهَا بِشَكْلِ يَتَجَاوَزُهَا إِلَى مَا يُشْبِهُ الْفَوْضَى وَالْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ، بِمَعْنَى آخَرَ، فَإِنَّ الْمَسَارَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّ لَمْ يُنْفَذْ بَعْدُ بِوُضُوحٍ إِلَى جُذُورِ الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ^(٢٨). كَمَا أَنَّ النَّزْعَةَ الْفَرْدِيَّةَ الَّتِي تُخَيِّمُ عَلَى الْفَرْدِ الْعَرَبِيِّ كَانَتْ إِحْدَى الْعَوَامِلِ فِي الْحَدِّ مِنْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْدَ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَعْ مُشْكِلَةَ التَّعَاوُنِ الْجَمَاعِيِّ مَعَ الْآخَرِينَ، وَعَبَّرَ قَابِلٍ تَقَبُّلِ الْآخَرَ وَالتَّعَاوُنَ مَعَهُ. وَأَنَّ أَيَّ تَقَدُّ ضِدَّهُ يَعِدُهُ مَسَاسًا بِكِرَامَتِهِ^(٢٩). وَأَصْبَحَ الظُّفْرُ بِسُلْطَةِ، لَيْسَ لِحَدْمَةِ الْمُجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ بَلْ وَسِيلَةً لِتَضْيِيقِ الْخِنَاقِ أَوْ التَّنْكِيلِ بِالْقُوَى وَالتَّيَارَاتِ الَّتِي تَخْتَلَفُ مَعَهُ.

رَابِعًا - التَّنَظُّرُ الدِّيْنِي: ظَهَرَتْ الْعَدِيدُ مِنْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ ذَاتِ التَّوَجُّهِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْعَدِيدِ مِنْ دَوْلِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ وَعَبَّرَ الْإِسْلَامِيَّةَ. وَبَسَبَبِ الْإِحْدَاثِ الَّتِي عَمَّتْ الْعَالَمَ بَعْدَ أَحْدَاثِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أَيْلُولِ عَامِ ٢٠٠١، جَعَلَتْ دَوْلَ الْعَالَمِ وَالدَّوْلَ الْعَرَبِيَّةَ تَخْشَى وُجُودَ الْمُوَسَّسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ. مِمَّا دَفَعَ مَجْلِسَ الْأَمْنِ إِلَى إِصْدَارِ قَرَارَيْنِ لِمِلَاحَقَةِ الْمُوَسَّسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ^(٣٠). وَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامِيُّونَ بِفِعْلٍ وَوُجُودِهِمْ فِي الْمُجْتَمَعِ وَتَكَاتُفِهِمْ، فَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَعْمَلُوا مِنْ أَجْلِ السَّيْطَرَةِ عَلَى بَعْضِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، مِمَّا جَعَلَ الدَّوْلَ تَتَخَوَّفُ مِنْ هَذِهِ الْمُوَسَّسَاتِ لِئَلَّا تُصْبِحَ مَجَالًا، أَوْ مَلَاذًا لِمَا تَدْعِيهِ بِالْإِزْهَابِ. وَقَدْ سَيْطَرَ التَّعَصُّبُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمُوَسَّسَاتِ مِمَّا أَفْقَدَهَا مَبْدَأَ قَبُولِ الْآخَرَ وَالتَّعَاوُنَ مَعَ الْمُعَارِضِينَ لَهَا.

(٢٨) الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ شُكْرُ الصَّبِيحِي، مُسْتَقْبَلُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، ط١، بِيْرُوتْ، مَرْكُزُ دَرَسَاتِ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ٢٠٠٠ م، ص ٢٢٢ .

(٢٩) الدُّكْتُورُ خَلِيلُ النَّقِيبِ، الْبِيرُوقْرَاطِيَّةُ وَالْإِنْمَاءُ، بِيْرُوتْ، مَعْهَدُ الْإِنْمَاءِ الْعَرَبِيِّ، ١٩٧٦ م، ص ٥٥ .

(٣٠) يَرَاجِعْ قَرَارَ مَجْلِسِ الْأَمْنِ الْمَرْقُمِينَ ١٣٦٨، ١٣٧٣ / ٢٠٠١ .

وَقَدْ آدَّتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مُجْتَمَعَةً إِلَى فَسَلِ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

وَأَقْعُ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

لَمَّا كَانَتْ مُؤَسَّاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ تَتَنَعَّشُ فِي إِطَارِ النِّظَامِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ وَمُثْمِرَةً فِيهِ، فَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ فُقْدَانَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ يَنْبَعُهُ فُقْدَانُ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ أَوْ انْحِسَارُهَا وَعَدَمَ قُدْرَتِهَا عَلَى الْعَمَلِ. فَلَا دِيمُقْرَاطِيَّةَ بِدُونِ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. فَالِدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الْحَقَّةُ تَتَطَلَّبُ وُجُودَ مُؤَسَّاتِ حَزْبِيَّةٍ وَانْسَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ تُعْبِرُ عَنِ الْجَوْرِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ الصَّحِيحِ. فَفَقْدُ تَكُونِ الْإِنْتِخَابَاتِ تَزِيهَةً، وَلَكِنْ عَدَمَ وُجُودِ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ يُقَوِّضُ مَعْنَى الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَيَحُدُّ مِنْ مَفْهُومِهَا.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ - أَنْوَاعُ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

ظَهَرَتْ الْعَدِيدُ مِنَ مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ. وَمِنْ أْبْرَزِ هَذِهِ الْمُؤَسَّاتِ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا - مُؤَسَّاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ السِّيَاسِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

نَشَأَتْ مُؤَسَّاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ السِّيَاسِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي بَدَايَةِ الْعَشْرِيَّاتِ مِنَ الْقُرْنِ الْمَاضِي، وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ ذَلِكَ الْحَزْبُ الشُّيُوعِيُّ الَّذِي دَخَلَ عَنِ طَرِيقِ فَلَسْطِينِ عَامَ ١٩١٩ مِنْ قِبَلِ الْمُهَاجِرِينَ الْيَهُودَ الرُّوسِ، وَأَنْشَأُوا فُرُوعًا لَهُ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ. أَمَّا الدُّوَلُ الْعَرَبِيَّةُ فِي شِمَالِ أَفْرِيْقِيَا فَفَقْدَتْ نَشَأَ الْحَزْبِ الشُّيُوعِيِّ

فِيهَا عَنْ طَرِيقِ الْمُسْتَوَظِنِينَ الْفَرَنْسِيِّينَ^(٣١). وَقَدْ نَشَأَ عَدَدٌ مِنَ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ الْأُخْرَى فِي الْعَدِيدِ مِنَ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ خِلَالَ مَرَحَلَةِ الْإِنْتِدَابِ الْبَرِيطَانِيِّ وَبَعْدَ الْإِسْتِقْلَالِ. غَيْرَ أَنَّ طَبِيعَةَ الْأَهْدَافِ الَّتِي تَرْمِي مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ إِلَى تَحْقِيقِهَا فِي الْوَاقِعِ لَمْ تَكُنْ مُحَدَّدَةً بِالذِّقَّةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي جَمِيعِ الطَّرُوفِ وَالْأَحْوَالِ؛ إِذْ يَتَنَازَعُهَا فِي مُعْظَمِ رَدِّهَا تَمَسُّبُهَا اتِّجَاهَانِ كَبِيرَانِ؛ يَمِيلُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْمَنْزَعِ السِّيَاسِيِّ الْمَنَاضِلِ وَالْمَعَارِضِ، وَيَمِيلُ الثَّانِي إِلَى الْمَنْزَعِ السِّيَاسِيِّ وَالْقَانُونِيِّ وَالْإِجْرَائِيِّ. لَكِنَّ الطَّرُوفَ السِّيَاسِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ الْعَرَبِيَّةَ، الَّتِي أَحَاطَتْ بِنَشْأَةِ الْحَرَكَةِ وَبِتَشَكُّلِهَا التَّنْظِيمِيِّ جَعَلَتْ الْمَنْزَعِ الْأَوَّلَ، أَيَّ السِّيَاسِيِّ الْمَعَارِضِ، يَغْلِبُ عَلَى الثَّانِي، فِي مُعْظَمِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، خَاصَّةً عِنْدَمَا انْحَرَطَتْ جَمْعِيَّاتُ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الصِّرَاعَاتِ السِّيَاسِيَّةِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَصَارَتْ نَوْعاً مِنَ الرَّدِيفِ الْمَوْضُوعِيِّ لِأَحْزَابِ الْمَعَارِضَةِ. وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ لَمْ تَصِلْ مُنْظَمَاتُ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ إِلَى مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مُنْظَمَاتُ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْغَرْبِ. فَجَمِيعُ شُعُوبِ الْعَالَمِ بِمَا فِيهَا الشَّعْبُ الْعَرَبِيُّ، يَنْظُرُونَ إِلَى مُنْظَمَةِ الْعَفْوِ الدُّوَلِيَّةِ وَمُنْظَمَةِ ((هَيْومَن رَابِنْس وَوُش))، نَظْرَةً احْتِرَامٍ وَتَقْدِيرٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الْمُنْظَمَاتِ مُنْحَازَةً وَغَيْرِ مُنْصِفَةٍ لِلْقَضَايَا الْعَرَبِيَّةِ.

ثَانِيًا - مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

وَتَحَلَّفَتْ الدُّوَلُ الْعَرَبِيَّةُ فِي مُنْظَمَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ، فَكَانَتْ أَقْدَمَ مُنْظَمَةِ حُقُوقِ إِنْسَانِيَّةٍ مُعْتَرَفًا بِهَا قَانُونِيًّا فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، هِيَ جَمْعِيَّةُ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعِرَاقِيَّةِ الَّتِي

(٣١) أُنشِئَ الْمُهَاجِرَانِ الْيَهُودِيَّانِ (شَالِدِي وَمَارِسْتُون) الْحَزْبُ الشُّيُوعِيِّ الْفِلَسْطِينِيِّ عَامَ ١٩١٩، وَتَمَّ إِنْشَاءُ فُرُوعٍ لَهُ فِي الْعِرَاقِ بِقِيَادَةِ يُوسُفَ سَلْمَانَ (فَهْد) وَفِي سُورِيَا بِقِيَادَةِ خَالِدِ بَكْدَاشِ، وَفِي مِصْرَ بِقِيَادَةِ كُورِيل. وَبَعْدَ ذَلِكَ حَلَّ الْحَزْبُ الشُّيُوعِيِّ الْفِلَسْطِينِيِّ نَفْسَهُ بَعْدَ قِيَامِ الْكِيَانِ الصَّهْيُونِيِّ عَامَ ١٩٤٧، وَقِيَامِ حَزْبَانِ شِيُوعِيَّانِ، هُمَا مَآكِي وَرَاكَا. يُرَاجِعْ كِتَابَنَا: الْحَرَكَةُ الصَّهْيُونِيَّةُ حَرَكَةٌ اسْتِعْمَالِيَّةٌ تَوْسِعِيَّةٌ، دَارُ الْقَائِدِيَّةِ بَغْدَادُ ١٩٨٦، ص ٣٠ وَمَا بَعْدَهَا. وَلِلتَّفَاصِيلِ عَنِ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ يُرَاجِعْ: الدُّكْتُورُ عَبْدِ الرَّضَا الطَّعْنَ، الْبُعْدُ الْاجْتِمَاعِيُّ لِلْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ، دَارُ الْحُرِّيَّةِ، بَغْدَادُ ١٩٩٠. وَنُعْمَانُ الْخَطِيبُ، الْأَحْزَابُ السِّيَاسِيَّةُ وَدَوْرُهَا فِي أَنْظَمَةِ الْحُكْمِ الْمَعَاصِرَةِ، دَارُ الثَّقَافَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الْقَاهِرَةُ ١٩٨٣.

تأسست عام ١٩٦١^(٣٢)، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" التي تأسست عام ١٩٧٩، وتأسست بعد ذلك منظمات إنسانية في العديد من الدول العربية. وعلى الرغم من تحررها، إلا أن الحكام العرب ينظرون لهذه التنظيمات بالريبة والشك، بكونها ذات توجهات يسارية، أو شيوعية، أو التخوف من استغلالها من قبل أعداء النظام، أو أنها تعمل للإطاحة بالسلطة. فلم تكن ثمة صلة بين هذه المنظمات وبين الحكومات العربية. ومن الناحية العملية، فإن بعض هذه المنظمات عملت لصالح الأجنبي وأصبحت عبئاً على الدولة والمجتمع. فأصبحت واجهات وطنية ولكنها تعمل لصالح الأجنبي الذي يقوم بتمويلها.

ولم يتفاعل الوسط السياسي الثقافي العربي مع المجتمع المدني إلا بعد مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، بعد إخفاق الدولة الحديثة في نقل المجتمع إلى مستوى الطموح الذي كان يراود مخيلة النخبة السياسية والمثقفة. فليس ثمة تقدم حقيقي على صعيد ممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي^(٣٣).

وشهدت الكثير من الدول العربية ظهور مؤسسات المجتمع المدني، على هيئة مؤسسات إنسانية كمنظمات حقوق الإنسان. وشاهدنا عدداً من المؤتمرات العربية لحقوق الإنسان، لمنظمات من أقطار عربية. وقد وجدنا أن هذه المنظمات لا تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان العربي، بل إنها مرآة تعكس رأي الحكومة التي تتبعها.

^(٣٢) أول المكونات الرئيسية التي تشكل المجتمع المدني في مصر، هي الجمعيات الأهلية، ويعود تاريخها إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر (1821)، عكست عبر هذا التاريخ تيارات فكرية، وسياسية مهمة، ولعبت أدواراً متعددة خيرية، ورعائية، وخدمية، بل أن البعض منها لعب دوراً حقوقياً ودفاعياً لإرساء مفهوم المواطنة أو لحماية الثقافة أو لطرح قضايا المرأة في الربع الأول من القرن العشرين... وبالطبع فقد كان النظام السياسي المصري، وتقلباته وتوجهاته عاملاً رئيسياً في صياغة أدوار ومساحات للتحركات لهذه المنظمات. يراجع:

الدكتورة ولاء علي البحيري، المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر ٢٠٠١-٢-٥، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة العدد (٣٧) ربيع الأول ٢٠٠٨، ص ٥.

ومن الناحية العملية فإن هذه المنظمات لم تكن مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني لكونها لم تعمل في ظل نظام ديمقراطي ولم تستطع أن تؤدي دورها في ظل نظام المصالح الذي صادر الحريات الشخصية.

^(٣٣) ماجد الغياوي، المصنر السابق، ص ٦.

وَأَنَّ مُنْظَمَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ لِكُلِّ قُطْرٍ عَرَبِيٍّ تَعْمَلُ ضِدَّ الدَّوْلَةِ الْأُخْرَى، وَتَنْهَمُهَا بِانْتِهَاكَ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَتَغَاصَى فِيهِ عَنِ انْتِهَاكَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ لِمُوَاطِنِيهَا فِي دَوْلَتِهِمْ. وَعَالِبًا مَا يَقُودُ هَذِهِ الْمُنْظَمَاتِ وَرِزَاءَ أَوْ مَسْؤُولُونَ سَابِقُونَ مِنْ أَجْلِ إِرْضَائِهِمْ وَتَوْفِيرِ الْمَكَاسِبِ الْمَادِيَّةِ لَهُمْ، وَضَمَانِ حُضُورِهِمْ الْمُؤْتَمَرَاتِ الدَّوْلِيَّةِ لِلدِّفَاعِ عَنِ الدَّوْلَةِ، وَضَمَانِ بَقَائِهِمْ فِي حِيَاضِ الدَّوْلَةِ وَعَدَمِ خُرُوجِهِمْ عَلَيْهَا بَعْدَ انْتِهَاءِ خِدْمَتِهِمْ الرَّسْمِيَّةِ. فَعَمِلُوا فِي مَوْسَسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَكَأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ كَمَا كَانُوا مَسْؤُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ، يَعْمَلُونَ فِي إِدَارَةِ الْحُكُومَةِ. وَأَصْبَحَتْ مِثْلَ هَذِهِ الْمَوْسَسَاتِ عِنبًا كَبِيرًا عَلَى الْمَوْاطِنِ الْعَرَبِيِّ. فَكُلُّ عَمَلٍ لَا تَسْتَطِيعُ الدَّوْلَةُ أَنْ تَتَّخِذَهُ ضِدَّ مُوَاطِنِيهَا تَتَوَلَّى هَذِهِ الْمَوْسَسَاتُ الْقِيَامَ بِهِ، وَتَتَفَقَّهُهُ. فَهِيَ وَاجِبَةٌ حُكُومِيَّةٌ غَيْرُ إِنْسَانِيَّةٍ، تُؤَيِّدُ الْبَطْشَ وَالتَّنْكِيلَ الَّذِي تَقُومُ بِهِ الدَّوْلَةُ ضِدَّ الْمَوْاطِنِينَ أَوْ أَنَّهَا تُمَارِسُهُ مِنْ جَانِبِهَا فِعْلًا^(٣٤).

ثالثا - مَوْسَسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْمِهْنِيَّةِ فِي الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ

وَبَعْدَ انْتِهَاءِ الْاِحْتِلَالِ الْأَجْنَبِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لَمْ تَهْتَمِ الدَّوْلُ الَّتِي اسْتَقَلَّتْ بِمَوْسَسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، وَإِنَّمَا اهْتَمَّتْ بِبِنَاءِ السُّلْطَةِ وَمَوْسَسَاتِ الدَّوْلَةِ وَجَيْشِهَا^(٣٥). وَلَزَيْمًا لَمْ تَعِ أَهْمِيَّةَ مَوْسَسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَدَوْرَهَا فِي بِنَاءِ السُّلْطَةِ الْوَطْنِيَّةِ، وَأَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْمَوْسَسَاتُ هِيَ السَّنْدُ الْأَكْثَرُ أَهْمِيَّةً فِي مَسَانِدَةِ بِنَاءِ سُلْطَةِ وَطْنِيَّةٍ خَالِصَةٍ

^(٣٤) تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَةِ مَوَاقِفِ هَذِهِ الْمَوْسَسَاتِ عَلَى الرِّعْمِ مِنْ أَنَّهَا مَوْسَسَاتٌ غَيْرُ حُكُومِيَّةٍ إِلَّا أَنَّهَا مَوْسَسَاتٌ حُكُومِيَّةٌ تَعْمَلُ تَحْتَ عِطَاءِ مَوْسَسَاتٍ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ. إِذْ تُعَيَّنُ الدَّوْلَةُ قِيَادَتَهَا بِشَكْلِ مَعْيِنٍ أَوْ تُمَوَّلُهَا الدَّوْلَةُ، لَيْسَ مِنْ = أَجْلِ الدِّفَاعِ عَنِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يُعَانِي مِنَ الظُّلْمِ وَالْاِضْطِهَادِ. وَقَدْ حَضَرْنَا بَعْضَ مُؤْتَمَرَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيَّةِ تَحْتَ إِدَارَةِ الْمَفُوضِيَّةِ الْعَلْيَا لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ التَّابِعَةِ لِلأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَوَجَدْنَا أَنَّ مَوْسَسَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيَّةِ مَنَابِرٌ لَدَعْمِ الْحُكُومَاتِ. وَأَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ مِنَ الْوُزَرَاءِ السَّابِقِينَ فِي دَوْلِهِمْ. وَطَرَحَ رَئِيسُ أَحَدِ الْمُنْظَمَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ مِنْ أَنَّ سُلْطَاتِ دَوْلَتِهِ انْتَهَكَتْ حُقُوقَ بَعْضِ مُوَاطِنِي دَوْلَتِهِ وَجَرَدَتْهُمْ مِنَ الْجِنْسِيَّةِ. فَانْبَرَى مُمَثِّلُ مَوْسَسَةِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي تِلْكَ الدَّوْلَةِ وَهُوَ يَرْتَعِدُ وَيَرْتَجِفُ وَيَنْهَجُّ عَلَى مُوَاطِنِهِ، بَدَلًا مِنْ أَنْ يَحُلَّ مُشْكَلَتَهُ. فَهَذَا هُوَ دَيْدُنُ أَغْلَبِ مُنْظَمَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيَّةِ .

^(٣٥) مُحَمَّدٌ زَاهِي الْمَغْرِبِيُّ مُصَدِّرٌ سَابِقٌ، ص ٥.

لِحِمَايَةِ الْإِنْسَانِ وَالذَّفَاعِ عَنْهُ. ذَلِكَ أَنَّ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ تَبَحَثُ عَنْ مَكَامِنِ الْخَلَلِ لِإِرْشَادِ السُّلْطَةِ إِلَى إِصْلَاحِهِ. ذَلِكَ أَنَّ عَمَلَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ هِيَ النُّفُوسُ وَالْإِصْلَاحُ، وَلَيْسَ التَّفْوِيزُ وَالْإِفْسَادُ. وَنَتِيجَةً لِذَلِكَ، فَإِنَّ التَّحَوُّلَ الْاجْتِمَاعِيَّ الَّذِي حَدَثَ فِي الْبُلْدَانِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَا فِي ذَلِكَ نَشَأُ الطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ وَاتِّسَاعُ حَجْمِ وَدَوْرِ الطَّبَقَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَبُرُوزُ الطَّبَقَةِ الْمُتَّفَقَّةِ وَظُهُورُ أَنْمَاطٍ مِنَ الْمُنْظَمَاتِ النَّقَابِيَّةِ وَالْمِهْنِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، يُشْبِهُهُ إِلَى حَدِّ مَا ذَلِكَ الَّذِي عَرَفْتُهُ الْبُلْدَانُ الْعَرَبِيَّةُ فِي مَرَاجِلِ سَابِقَةٍ مِنْ تَطَوُّرِهَا. وَيَبْرُزُ ذَلِكَ اسْتِحْدَامُ مَفَاهِيمَ وَاحِدَةٍ لَوْصَفِ مِثْلِ هَذِهِ التَّطَوُّرَاتِ، وَمَفْهُومُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ هُوَ أَحَدُ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ. لِذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ الْقَوْلُ بِضُرُورَةِ رَفْضِ هَذَا الْمَفْهُومِ بِحُجَّةٍ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ وَالْمُعَاصِرِ^(٣٦). ذَلِكَ إِنَّمَا نَعِيشُ فِي عَالَمٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى اسْتِحْدَامِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ كَوَسِيلَةٍ لِإِدْعَامِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَتَطْوِيرِهَا.

رابعاً - مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

وَأُظْهِرْتُ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُؤَسَّسَاتٍ إِنْشَائِيَّةً إِنْشَائِيَّةً تَعْمَلُ عَلَى مُسَانَدَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتُقَدِّمُ لَهُمُ الْمُسَاعَدَاتِ الْمَادِّيَّةَ وَالِدِينِيَّةَ وَالْعِلْمِيَّةَ^(٣٧). وَبَعْدَ أَحْدَاثِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أَيْلُولِ عَامِ ٢٠٠١ عَمِلَتْ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ طَبَقًا لِقَرَارِي مَجْلِسِ الْأَمْنِ ٣٦٨ أَوْ ١٣٧٣ / ٢٠٠٣، بِحَلِّ الْعَدِيدِ مِنَ الْمُسَّسَاتِ الْإِنْشَائِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحُجَّةٍ مَكَاغِحَةِ الْإِنْهَابِ. فَأَصْبَحَتْ مُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ تَتَخَوَّفُ مِنْ شَجْبِ انْتِهَاكَاتِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لئلاَّ تُنْتَهَمَ بِأَنَّهَا تُسَانِدُ الْإِنْهَابَ.

^(٣٦) سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ وَآخَرُونَ، مُصَدَّرٌ سَابِقٌ، ص ٣٢٥ .

^(٣٧) يُرَاجَعُ عَنْ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْإِسْلَامِيَّةِ:

ومما يؤسف له أن بعض مؤسسات المجتمع الإسلامية استُخدمت القضايا الإنسانية والخيرية للعمل على القيام بعمليات مسلحة. مما جعل النظر إليها يتسم بالريبة والشك.

المطلب الثاني - موقف الحكومات العربية من مؤسسات المجتمع المدني

إن موقف الحكومات العربية إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة. فالدولة تُصدر قانوناً يسمح بإنشاء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع العديد من القيود، مما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وحركتها، وتشمل القيود التي تفرضها الدولة قيوداً تشريعية وإدارية وسياسية، وفي النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتجعل مشاركتها هامشية ومحدودة. فالقاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمؤسسات المدنية هي قاعدة عدم الثقة. وفي التحليل الأخير تبقى هذه المؤسسات مجردة منحة من المؤسسة العليا للدولة وبالطبع من حق المانح أن يمنح عطايها أو يسحبها ويمنعها وقت يشاء وكيفما يشاء. وبدلاً من أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني تُراقب أعمال الدولة وتصحح مسارها، تصبح الدولة هي التي تُراقب هذه المؤسسات، وتعدل مسارها بالطريقة التي تراها، وقد تلغيها أو تعدلها.

ومن الضرورة معرفة، أن مؤسسات المجتمع المدني ليس المقصود منها أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية هذه المؤسسات بكافة أنواعها ومكوناتها، تتضمن أهدافاً أوسع وأعمق من مجرد المعارضة. إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إلا أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة البنى التحتية الاجتماعية كافة بما فيها مؤسسات الدولة ذاتها، وضبطها وتصحيح مسارها. في سياق هذا المنطق، فليس من الضرورة أن يكون ثمة عداً أو تناقض بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أن

العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند إلى الحفاظ على استقلالية تلك المؤسسات. مع ذلك فإن الواقع العلمي يبين أن أنماط العلاقة بين الدولة؟؟ تلك المؤسسات لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات^(٣٨). فالمعارضة السياسية والاجتماعية والإنسانية داخل الدولة إنما تعني حماية الإنسان، و ضمان حقوقه، التي هي الهدف الأسمى لأيّة دولة عندما تكون وطنية خالصة غير خاضعة للتأثيرات الأجنبية.

ونمة العدي من الاتجاهات والمواقف صوب منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، منها من يرفض دورها في الوطن العربي لأنها وليدة تجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمعات الغربية^(٣٩). وعلى الرغم من التباين بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية من حيث تجربة التحول التاريخي في هذه المجتمعات إلا أن نمة بعض السمات الجزئية المشتركة فيما بينها، نظراً لأن ما جرى من تحول في المجتمعات الغربية قد أثر في العالم الثالث بما في ذلك المجتمعات العربية بحكم أن هذه البلدان قد خضعت للاستعمار الغربي بصورته التقليدية وتخضع الآن للسيطرة المالية والتقنية لهذه المجتمعات في إطار الاقتصاد الدولي الذي تحل في البلدان الغربية موضع الصدارة، له تأثيره على الواقع العربي^(٤٠).

فقدت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، فاعليتها وكفاءاتها. فالمؤسسات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية التي تربط بين الأفراد والدولة فقدت استقلالها وجوهرها وشرعيتها تدريجياً، وتحولت إلى أدوات جاهرة تستخدمها الحكومات العربية للسيطرة على المواطنين، مما يعني أنها صارت بمثابة

(٣٨) الدكتور محمد زاهي المغربي، مصدر سابق، ص ٥ .

(٣٩) الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ١٩٩٦م، ص ١٨٥ .

(٤٠) الدكتور محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومعزى الدولة القطرية (مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ م، ص ١٨٦ .

وَسَائِلَ لِتَضْيِيقِ الْخِنَاقِ عَلَى الْمُجْتَمَعِ. وَبِدُونِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ يُصْبِحُ الْأَفْرَادُ مُجَرَّدَ رَعَايَا وَلَيْسُوا مُوَاطِنِينَ فِي دَوْلَةٍ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ^(٤١). فَمُؤَسَّسَاتُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَاجِهَةٌ لِمُشَارَكَةِ الْفَرْدِ فِي إِدَارَةِ الدَّوْلَةِ، فَحَرْمَانُهُ مِنْ هَذِهِ الْمُشَارَكَةِ أَوْ عَدَمُ جِدِّيَةِ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتِ تَجْعَلُ الْمَوْاطِنَ الْعَرَبِيَّ يَشْعُرُ بِالْغُرْبَةِ فِي وَطَنِهِ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَضَعَ الْعَيْبَ عَلَى الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَحْدَهَا، بَلْ عَلَى مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تَتَلَقَّى الدَّعْمَ مِنَ الْخَارِجِ، إِذْ أَنَّهَا بَاعَتْ الْوَطْنَ وَالْوَطَنِيَّةَ وَأَصْبَحَتْ وَاجِهَةٌ لِلدَّوَائِرِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ. وَهِيَ لَا تُبْرِّرُ انْتِهَاكَاتِ الْمَسْئُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ فَحَسْبُ، بَلْ إِنَّهَا تُبْرِّرُ لِلْاِسْتِعْمَارِ فِي أَنْ يَحْتَلَّ دَوْلَتَهُمْ وَيَقْتَلَ الْمَدَنِيِّينَ وَيَنْتَهِكَ حُقُوقَهُمْ. فَهَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتُ شَوَّهَتْ سُمْعَةَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْعَرَبِيَّةِ وَجَعَلَتْهَا لَيْسَتْ خَصْمًا لِلدَّوْلَةِ فَحَسْبُ، بَلْ خَصْمًا لِلشَّعْبِ أَيْضًا. وَمِنْ هَذَا الْمُنْطِقِ نَجِدُ أَنَّ الْمُؤَسَّسَاتِ الْخَاصَّةَ بِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْعَرَبِ أَدَانَتْ انْتِهَاكَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ الَّتِي ارْتَكَبَتْهَا الْوَلَايَاتُ الْمُنْتَحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ وَبَرِيطَانِيَا صِدَّ الْأَسْرَى الْعِرَاقِيِّينَ فِي مَعْسَكِ أَبِي غَرَبِ، وَصَدَّ أَطْفَالَ وَنِسَاءَ الْعِرَاقِ وَالْمَدَنِيِّينَ الْعِرَاقِيِّينَ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْاِنْتِهَاكَاتِ صَادِرَةٌ مِنْ دَوْلٍ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتِ، فِي حِينٍ أَنَّ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ تَنْتَرِقْ لِهَذِهِ الْاِنْتِهَاكَاتِ. وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْأَوْلَى مُسْتَقَلَّةٌ عَنِ إِرَادَةِ الدَّوْلَةِ، وَإِنَّهَا تُعْرِي أخطاءَ الدَّوْلِ مِنْ أَجْلِ مَلَاقَاتِهَا أَوْ إِصْلَاحِهَا، حِفَاطًا عَلَى سُمْعَةِ الدَّوْلَةِ وَكِرَامَتِهَا، بَيْنَمَا تُعَدُّ الثَّانِيَّةُ مُنْظَرَةً لِلتَّعْذِيبِ وَالْقَتْلِ وَالْاِنْتِهَاكِ.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّ أَغْلَبَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ قَفَدَتْ هَوِيَّتَهَا الْوَطَنِيَّةَ التَّطَوُّعِيَّةَ لِخِدْمَةِ الشَّعْبِ، لِأَسْبَابٍ دَاخِلِيَّةٍ وَخَارِجِيَّةٍ، وَأَصْبَحَتْ سَائِرًا يَتَمَتَّرُسُ وَرَاءَهَا كِبَارُ مُوظَّفِي الدَّوْلَةِ وَأَصْحَابُ الْمَنَاصِبِ.

(٤١) الْمُصَنِّدُ نَفْسُهُ .

الخاتمة

لا يمكن إنكار دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ النظام الديمقراطي وتعزيز الشراكة الجماعية في قيادة العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة. ولكنها تتطلب قبل كل شيء النقب لَدَى الحاكم والمحكوم. فالحاكم لا يرضى أن تغلو سلطة فوق سلطته تُراقبه وتتابعه وتنفذ آراءه، فيعمل على تحجيمها والتضييق عليها، والمحكوم يعرف عن هذه المؤسسات لأسباب عديدة، منها الجهل والتخلف وعدم الوعي بأهميتها، أو عدم الثقة بها والاعتقاد بأنها جزء من الدولة أو الخوف من السلطة، أو أنها تُدار من قبل أشخاص كانوا في السلطة ومارسوا الاضطهاد، أو أن المواطنين العربي مشغول بهمومه ومعيشته، ولم تنترك له المجال في العمل خارج ذلك، أو أن هذه المؤسسات فقدت الطواعية في الانضمام وأصبحت تُمارس التعسف والاستغلال وسيلة للارتزاق. فلا يُمنح إجازة عمل ما لم ينضم إليها ويدفع الرسوم الباهظة إليها، فأصبح المنسب ينظر إليها كونها جزءاً من نظام الاضطهاد والتعسف، والدولة تنظر إليها بأنها وسيلة مراقبة ومتابعة. فمؤسسات المجتمع المدني العربية لم تعمل لحماية المواطنين ولا للمصلحة العامة، وإنما هي حبيسة القائمين بإدارتها. لهذه الأسباب يتطلب من الدولة أن تعيد حساباتها في منح مؤسسات المجتمع المدني الحرية في العمل، وإنشاء ثقافة عامة تقوم على قبول الآخر ونشر ثقافة التسامح.

ولم تتمكن جامعة الدول العربية من وضع نظام لمؤسسات المجتمع المدني، يتلاءم والحالة الاجتماعية العربية، فبعد مناقشات وجارات واجتماعات استغرقت أكثر من نصف قرن، تمكنت من عقد معاهدة عربية لحقوق الإنسان التي لم تُصِف شيئاً لما هو ملزم به الدول العربية على الصعيد الدولي. ولم تتمكن من كسر سياج الحدود لأية دولة عربية لتعرف ما يجري بها وما يحصل بها من ظلم وتعسف، وما

هِيَ طَبِيعَةُ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِيهَا، وَكَيْفَ تُمَارَسُ عَمَلَهَا وَمَنْ هُوَ الْمُمَوَّلُ لَهَا
وَمَنْ هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْ قِيَادَتِهَا.

The Nature of Civil Society Institutions in Arab Countries

BY: Professor Suhail Hussein Al-Fatlawee

Abstract

Civil society institutions play an important role in strengthening democracy and developing technical, human, and political action to serve the public and increase its effectiveness. But unfortunately this experience didn't transform to Arab world because of the direct domination of colonization that deprived it from its freedom and ruling itself. In spite of the legal liberation of Arab countries, but in reality these countries were submitted to the great state that occupied them, and to the international dominance.

Therefore, Arab countries have not been able to make use of civil society institutions because democracy is not existed in the Arab world. On the contrary, the governments of the Arab countries tried to make these institutions a frontage to embellish their administrations. As a result the public of Arab countries were deprived of the benefit of these institutions because they didn't work to protect the citizens or the public interest, as well as these institutions were confined to those who manage them. Therefore, Arab countries must reconsider the importance of the role of these institutions, give them freedom to work and establish a general tendency that is based on accepting others and spreading tolerance.